

استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات للحد من خطر البلد المضيف

Strategies Adopted by Multinational Corporations to Reduce Host Country Risk

عبد الحليم مسعي^{1*}، حسين بن طاهر²¹ جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، messai.abdelhalim@univ-khenchela.dz² جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، bentahar.houcin@univ-khenchela.dz

تاريخ القبول: 2025-05-18	تاريخ الإرسال: 2025-01-27
Abstract This study aims to introduce the concept of country risk and to identify its three main dimensions—financial risk, political risk, and economic risk—in the management of international business, as well as the strategies employed by multinational corporations to address these risks. It also highlights the techniques that multinationals use to mitigate country risk. Multinational firms take into account the concept of country risk—particularly its political dimension—in emerging and frontier markets; this risk has become a central component of the multinational evaluation process. Keywords: Country Risk, Multi-National Corporations, Political Risk, Financial Risk, Economic Risk. JEL Classification Codes: F23; G32; D81; F21	ملخص يهدف هذا البحث إلى التعريف بمفهوم خطر البلد وتحديد أبعاده الرئيسية الخطر المالي و الخطر السياسي و الخطر الاقتصادي في إدارة الأعمال الدولية، والاستراتيجيات التي تتبعها إدارة الشركات المتعددة الجنسيات لمعالجة هذا الخطر. كما يلقي الضوء على تقنيات الشركات المتعددة الجنسيات في الحد من خطر البلد. فالشركات المتعددة الجنسيات تأخذ بعين الاعتبار تقييم خطر البلد خاصة بعده السياسي في الأسواق الناشئة و البلدان المضيفة. هذا الخطر الذي أصبح مكوناً رئيسياً من مكونات عملية تقييم الشركة متعددة الجنسيات. الكلمات المفتاحية: خطر البلد، الشركات المتعددة الجنسيات، الخطر السياسي، الخطر المالي، الخطر الاقتصادي. تصنيفات JEL: F23؛ G32؛ D81؛ F21؛

1. مقدمة

تمهيد:

تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتقويم مجمل المخاطر التي قد تتعرض لها عند قيامها بالاستثمار و التوطين خارج البلد الام، فكثيرا ما تغيب دراسة المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الدولية و المحيط الدولي، هذه المخاطر باتت تعرف "بخطر البلدان" او "خطر البلد".

فقد نجم عن لجوء عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسيات عند تدويل نشاطها الى دراسة و تحليل هذا النوع من المخاطر و مدى تأثير هذه التحليلات على قراراتها المتعلقة بالاستثمار و التمويل و على مدى تعظيم ارباحها، و يخضع بالتالي انتقال الرساميل وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات لاستراتيجيات انتقاء البلدان اقل خطورة.

إن مفهوم خطر البلد يهدف إلى تحديد التغيرات ذات الطبيعة السياسية و المالية و الاقتصادية في محيط الشركات المتعددة الجنسيات والتي من شأنها أن تؤثر على أهدافها . لكن أثبتت التجربة أن هذا النوع من المخاطر اتخذ أشكالا جديدة بظهور مفهوم خطر الجدارة الائتمانية الذي كانت البنوك الدولية عرضة له عقب توقف دول مدينة عن السداد. و أظهرت الأزمات المالية التي نشبت في عقد التسعينيات، بأن خطر البلد اتسع ليشمل مخاطر جديدة عرفت بالخطر الناجم عن الأسواق الناشئة.

هذه المخاطر يمكن جمعها تحت مصطلح "خطر البلد"، حيث تضطلع هيئات مختصة، سواء عمومية أو خاصة، بدراسة هذا الخطر ومحاولة التنبؤ به، وتدعى هذه الهيئات "بوكالات التصنيف" وتتعدد هذه الأخيرة حسب الغرض الذي أنشئت من أجله.

فخطر البلد و الذي حسب الأستاذ "برنار ماروي" BERNARD MAROI ليس مفهوما جديدا لأن ظهوره إلى حيز الوجود يعود إلى فترة بروز القومية على عهد جمال عبد الناصر حين أمم قناة السويس خلال سنوات الخمسينات و الستينات ، كان يعبر عن مفهوم خطر البلد بـ "الخطر السياسي"

الذي تعلق بالخصوص بظاهرة القومية التي ناهضت التدخل في الصناعة البترولية في الشرق الأوسط و الجزائر (تأميم المحروقات في الجزائر كمثال) بعد ذلك في الثمانينات ظهر هذا المفهوم في شكل "خطر السيادة"، تمثل في وضعية الدول المدانة و العاجزة عن التسديد مثل البرازيل و الأرجنتين اللتان عجزتا عن تسديد مديونيتهم الخارجية ثم تحول إلى أزمة الدول الغارقة في الديون (المكسيك 1994 أسيا 1997 روسيا 1998) ولا يمكننا غض النظر عن المطبات التي تسببت بها الصدمات العسكرية المختلفة و التي ميزت القرن العشرين (حرب الخليج الثانية، الحروب الأهلية في إفريقيا، أزمة كوسوفا...).

إذا أخذنا بالحسبان النمو الكبير للتجارة العالمية و الاستثمارات الأجنبية و انتشار الشركات المتعددة الجنسيات فإن العقبات المرتبطة بتقييم خطر البلد تمتد إلى أن تأخذ مكانة أساسية و ضرورية في مخاوف الشركات المتعددة الجنسيات، و الإشكال الكبير بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات التي تتعامل مع هذا الخطر هو معرفة كيفية الوقاية منه.

إن تفسير هذا النوع من المخاطر من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، يحتاج الى استراتيجيات خاصة لاتخاذ قرارات ملائمة تتعلق بتمويل مشاريعها، ان للشركات متعددة الجنسيات استراتيجية عالمية كلية، لا تقيم وزنا كبيرا للحدود و لا المصالح القومية و الاقليمية في سبيل تحقيق غرضها النهائي و هو زيادة ارباح راس المال المسيطر، و المتمثل قانونا في الشركة الام، و ان هذه الاستراتيجية ترتبط ارتباطا وثيقا بالإستراتيجية الاقتصادية و السياسية للدولة الام.

اشكالية الدراسة:

كيف يمكن لاستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في الحد من خطر البلد؟

أهداف الدراسة:

- أن نعرف بمفهوم خطر البلد و تبيان هيكلية.
- تحديد الاستراتيجيات التي من خلالها يمكن للشركات المتعددة الجنسيات الحد من خطر البلد.

منهج الدراسة:

للإحاطة بكافة الجوانب المتعلقة بالدراسة استخدمنا المنهجين التحليلي و الوصفي الذين يعتمدان على وصف و تحليل الظاهرة الموجودة و كافة الجوانب المتعلقة بها و الاجابة على الاشكالية المطروحة و الوصول الى النتائج المرجوة.

محاور الدراسة:

- 1- الإطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات.
- 2- الإطار المفاهيمي لخطر البلد.
- 3- مؤشرات تقييم وقياس خاطر البلد
- 4- اهمية تحليل خطر البلد بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات.
- 5- استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في ظل خطر البلد المضيف.

دراسات سابقة:

أن الدراسات التي تناولت موضوع خطر البلد و اثاره الاقتصادية في الجزائر قليلة جدا، حيث توجد دراسة وهي مذكرة ماجستير من جامعة الجزائر للطالب خالد منة تحت عنوان "أثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي في عقد التسعينيات"، و مذكرة ماجستير للطالب عنتر برباش "تأثير خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر" وقد توصلنا إلى العديد من النتائج أهمها:

- أن انخفاض الخطر السياسي يؤدي لا محالة إلى تحسن المناخ العام للاستثمارات.
- يقوم المستثمر باختيار البلد الذي يتوافق مع إستراتيجيته من ضمن البلدان التي تتوفر على نفس المزايا، وتظهر بالتالي مكانة دول المغرب العربي من بين البلدان المستقطبة للاستثمارات الأجنبية على أساس هذه الإستراتيجية.

بالرغم من الجهود الكبيرة التي قامت بها دول المغرب العربي لزيادة استقطابيتها للاستثمارات الدولية، فإن نتائجها لم تكن في مستوى الآمال، ويمكن أن نرجع ذلك إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتمثل في ظهور دول أوروبا الشرقية

2. الإطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات

1.2 النظريات المفسرة للشركات المتعددة الجنسيات

لقد درج الباحثون في منشأ الشركة متعددة الجنسية على تتبع تطور نظرية حركة رؤوس الاموال من النظرية التقليدية لريكاردو الى النظرية الكلاسيكية الجديدة لمارshall ثم مدرسة كينز حتى التيارات الاقتصادية المعاصرة وهذا المنهج يجعلنا في اطر نظرية اقتصادية مغلقة.

ينطوي قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الخارج على تحريك لرؤوس اموال عبر الحدود القومية، على ان اختزال الاجابة في اسباب حركة الاموال بصفة تلقائية لا يقدم سوى مساهمة بائسة في فهم دوافع نشوء و ارتقاء الشركات متعددة الجنسيات، فالشركة هي قوة اقتصادية اجتماعية و سياسية تعيش على ارض النظام الرأسمالي في الدول المتقدمة في عصر يتميز فيه نظام دولي بخصائص محددة.

و لنشأة الشركات المتعددة الجنسيات ثلاث تفسيرات او نظريات (القطاطشة م.، 2013، صفحة

90):

✓ **النظرية الاولى:** تحاول تفسير الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات بسلوك معدل الربح

و الفائدة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

✓ **النظرية الثانية:** تؤكد على الاثار الحاسمة لبنية السوق و المزايا الاحتكارية للشركات العملاقة في

نظام الرأسمالية الاحتكارية و تناقضاته الخاصة

✓ **النظرية الثالثة :** ترى ان نشأة الشركات متعددة الجنسيات يرجع فوق كل شيء الى اتجاه السياسة

العامة للدولة المتقدمة لتحقيق اهداف سياسية و اقتصادية و استراتيجية في الخارج

2.2 نشأة الشركات المتعددة الجنسيات

ظهور الشركات المتعددة الجنسيات كان حتمية او يقونة التطور الرهيب للنظام الرأسمالي منذ ظهوره على ارض الواقع في بداية القرن 16 والذي كان يعتمد في انتشاره الواسع على الغزاة في الانتاج والذي ساعده في ذلك تطور آلة الإنتاج والتصنيع انطلاقا من الثورة الصناعية الاولى وصولا الى عصر المعلوماتية والذكاء الاصطناعي او ما بات يعرف بالثورة الصناعية الخامسة ، الأمر الذي أدى إلى الاحتياج إلى اسواق كبيرة لتصريف هذا الكم الضخم من الانتاج السلعي و الخدماتي وعليه ظهر انتشار المنظمات الاقتصادية الكبرى عن طريق فتح فروع لها في عديد دول العالم، وبالتالي السيطرة المطلقة على قطاعات مختلفة من الإنتاج والخدمات.

ومن عقب وقائع التاريخ الاقتصادي في بداية القرن السابع عشر ظهرت الشركة البريطانية شركة الهند الشرقية و التي أنشأتها الدول الاستعمارية الكبرى الرأسمالية كبريطانيا هولاندا فرنسا البرتغال لاستغلال مستعمراتها واحتكار تجارة المواد الأولية و الغذاء مدعومة بقوتها السياسية والعسكرية البحرية للحصول واستغلال كل ما تجز دها مستعمراتها من عوامل الانتاج لصالح الشركة الأم من أجل التصنيع وإعادة التصدير مرة أخرى في شكل منتجات جاهزة.

الانتشار الحقيقي للشركات المتعددة الجنسيات يرجع إلى مطلع القرن الماضي ففي عام 1914 أين كان مفهوم هذه الشركات قد توضح بشكل راسخ وكانت الشركات البريطانية آنذاك المصدر الأكبر للاستثمار فيه وتأتي بعدها الشركة الأمريكية والألمانية وبزغت شركات متعددة الجنسيات بين الحربين العالميتين للسيطرة على المواد الأولية الكامنة في أراضي المستعمرات ومنها الذهب البن والنفط والنحاس وغيرها من الاتربة النادرة وبعد الحرب العالمية الثانية توسعت هذه الشركات في الأسواق العالمية كما أن ظهور اقتصاد المعرفة والتطور التكنولوجي جعل العالم يعيش الثورة الصناعية الثانية في الثمانينات ، التي أدت إلى زيادة مثيرة في أرباح الشركات الكبرى نتيجة على تعاظم دور هذه الشركات وارتباطها الجوهري بما يسمى العملة

الاقتصادية التي ساعدت وسائل الاتصال الحديثة في ترسيخها والتي تقوم على إستراتيجية رأس المال المعولم وتسعى لإخضاع الجميع لمقتضيات مشروع الهيمنة الاقتصادية .

ظهرت الشركات المتعددة الجنسية بشكلها العالمي على يد الشركات الأمريكية الكبرى فمنذ الخمسينات عملت على زيادة استثماراتها المباشرة خارج الولايات المتحدة وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية في كندا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في إطار إستراتيجية إنتاجية عالمية موحدة وسرعان ما حذت الشركات الأوروبية حذوها بعد أن استردت أوروبا عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية وإعادة بناء قوتها وبدأت تنتقل من الإقليمية إلى العالمية بإنشاء وحدات إنتاجية خارج حدودها (القطاطشة م.، صفحة 90).

2.3 تعريف الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها

1.2.3 تعريف الشركات متعددة الجنسيات

يمكن ايجاز اهم التعريفات فيما يلي (حتاوي، صفحة 77) :

✓ التعريف الاول:

يعرفها ميشال على أنها: «إما أن تكون مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات غالبا ما تكون كبيرة الحجم، وتنطلق من قاعدة وطني كما تقيم في الخارج عده فروع باعتماد إستراتيجية وتنظيم عالميين".

✓ التعريف الثاني:

يرى رايمون فرنون " إن الشركة متعددة الجنسيات هي شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو كان له مدخلا لمنصب مشترك من الموارد المالية والبشرية ويبدو حساسا لعناصر إستراتيجية مشتركة".

✓ التعريف الثالث:

يرى ماتيوور بانها "الشركات التي تقوم بعمليات كبيره ومتشعبة جدا في البلدان الأخرى وتمتلك هناك طاقات إنتاجية وتمارس نشاطاتها في ستة بلدان على الأقل".

✓ التعريف الرابع:

يشير ليفنجستون أنها: «الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة تمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية وأكثر».

بينما يرى رولف أنها: «الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدولة الأجنبية حوالي 25٪ من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار».

✓ التعريف الخامس:

يعرفها كلاودنز بأنها: «شركة تستمد قسما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي». (احمد و جاسم، 2010، صفحة 117) ويبدو أن هذا التعريف يشمل جميع الشركات العاملة في القطاعات المختلفة من إنتاج السلع والخدمات في الخارج يمكن القول ان كل التعاريف تدل على ان الشركات المتعددة الجنسيات منظمات دولية ركيبتها الأساسية الاستثمار في الاعمال الدولية عن طريق خلق فروع تابعة لها عبر العالم التي تحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي والخدمي خارج دولها الأصلية لما تمتلكه من ميزة تنافسية واحتكار للتكنولوجيا وإدارة استراتيجية متميزة مع الاعتماد على المركزية في اتخاذ القرار من طرف الشركة الأصلية او الشركة الام.

2.2.3 خصائص الشركات متعددة الجنسيات

سوف نتعرض لها بإيجاز فيما يلي: (القطاطشة م.،، صفحة 93/94)

✓ رقم الاعمال:

المؤشر المعمول به هنا هو رقم الاعمال الذي تجاوز بلايين الدولارات بالنسبة للعديد منها. متجاوزا بذلك اجمالي الناتج القومي لاقتصاديات دول مجتمعة من الدول النامية كمثل تبلغ المبيعات الإجمالية لأكثر ثلاث شركات متعددة الجنسيات هي (أكسون، وجنرال موتورز، وروايال دوتشل) ما يزيد عن الناتج القومي لستة دول نامية هي الصين والبرازيل والهند وإيران والمكسيك وتركيا.

✓ السيوولة:

وتمتلك درجة سيولة عالية وقدرة على تحويل اصولها الى نقود جاهزة في الأسواق المالية الدولية لما تمتلكه من اصول منقولة أسهم، سندات، عملات اجنبية، معادن نفيسة لما لها من باع طويل وتأثير على سوق النقد الدولي وسوق راس المال الدولي.

✓ الاحتكار والتفوق والتطور التكنولوجي:

ان استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في البحث العلمي و التطوير و اعتمادها على اسس اقتصاد المعرفة جعلها تكتسب ميزة تنافسية في صناعات تعتبر مرتبط الفرص في الاقتصاد العالمي مثل الصناعات الالكترونية والنووية والكيميائية والعسكرية ومن خلال احتكارها للتكنولوجيا ومهارات الانتاج الصناعي خاصة في دول الجنوب التي تعاني من التخلف التكنولوجي الكبير وعدم التأهيل الفني و التكنولوجي وضعف مخرجاتها في البحث العلمي و التكنولوجي خاصة الان مع عصر الانترنت و الذكاء الاصطناعي .

✓ اتساع الرقعة الجغرافية:

الربحية الكبيرة التي تميزها وحجم الارباح الضخم واستراتيجيات التسويق و التنظيم الحديثة كلها عوامل ساعدت في الانتشار الجغرافي السريع لهذه الشركات عبر قاراته السبع واستهدافه بذلك أكبر شريحة ممكنة للمجتمع الدولي.

وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسيات يناهز 77 ألف شركة وقراءة 720 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم.

✓ التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية الحديثة:

يكثر استخدام التخطيط الاستراتيجي في الشركات المتعددة الجنسيات وهي تسعى من خلال ذلك لاقتناص الفرص وتكبير العوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر، وتعد الخطط الإستراتيجية في غالبية الشركات متعددة الجنسيات في المراكز الرئيسية وترتب على

ذلك أن قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة بكل شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة الأم وخدمة استراتيجياتها العالمية.

✓ الدعاية و الاعلان:

إن هذه الشركات تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها.

✓ الإنتاج المتعدد:

أخذت الشركات بالدخول في الاندماجات العمودية لتضم في أنشطتها مجالات عمل ليس لها علاقة واضحة بتدقيق الأرباح الكبيرة أو المحافظة عليها وبالتعبير الاقتصادي إحلال مفهوم وفرة المجال محل وفرة الحجم. بكلمه أخرى أخذت شركات تعتمد على التنوع الشديد في أنشطتها الاقتصادية لكي تتمكن من تعويض الخسارة المحتملة وقد تصيب نشاط معين بالربح الذي يحققه نشاط آخر.

وحتى الربع الأخير من القرن العشرين فقد كان نوعان الأكثر تميزا من استثمارات شركات متعددة الجنسيات هما الاستثمارات التصنيعية في الاقتصاديات المتقدمة صناعيا لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي واستثمارات الصناعات الإستراتيجية وخاصة استخراج النفط في العالم الأقل تطورا وفي العقدين الأخيرين من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي ازدادت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الخدمات بشكل مطرد وأخذت تقدم وسيلة وخدمات متنوعة ما بين وسائل الإعلام والاتصال و الصيرفة و التأمين وغيرها من الخدمات المالية والمصرفية.

و تشير إحدى الدراسات الحديثة إلى أن الشركات الخمسة الأولى من بين 100 شركة متعددة الجنسية الكبرى تنتج في المتوسط 22 سلعة مثل شركة جنرال موتورز التي تنتج قاطرات وسكك حديد وثلاجات وسيارات مختلفة الأشكال. ويستنتج من هذا عدم وجود ترابط بين تلك المنتجات ومع ذلك تسعى تلك الشركات إلى التكامل التجاري في ما بينها لجعل عالمية التسويق متحكم فيها وهي وفقا لرؤيتها وسيلة حاسمة للسيطرة على الأسعار (جابر، 2005، صفحة 85).

✓ تعبئه المدخرات العالمية:

ساعدها في ذلك فروعها عبر العالم وسيطرتها على الاسواق الناشئة.

✓ تعبئه الكفاءات:

المعيار الغالب الذي تأخذ به هذه الشركات هو معيار الكفاءة لاستقطاب الكفاءات المتميزة و

النادرة عبر العالم من مخترعين و فنيين ومبرمجين وحتى اليد العاملة المتميزة.

✓ التأثير السياسي والاقتصادي:

تمتع هذه الشركات بنفوذ سياسي قوي ودعم حكومات الدول الأم لها سياسيا واقتصاديا وعسكريا

وتأييد جماعات الضغط المحلية في البلدان المضيفة والبلدان الأم التي ترتبط مصالحها بمصالح هذه الشركات.

2.4 عوامل تطور و انتشار الشركات المتعددة الجنسيات

يمكن ايجازها في العوامل التالية (ريال، 2012_2011، الصفحات 32-37) /

1.2.4 العوامل الاقتصادية

وهذه العوامل في الواقع متعددة ومختلفة ويمكن حصرها فيما يلي:

✓ السعي إلى زيادة أرباح المشروع

✓ التخفيف من مخاطر الاعتماد في السوق الواحدة

✓ احتكار الأسواق من حيث طبيعة الإنتاج

✓ قيام السوق الأوروبية المشتركة

✓ قابلية العملات إلى التحويل

2.2.4 العوامل القانونية

✓ قيام الدولة بإصدار تشريعات داخلية تنظم الاستثمارات الأجنبية و تشجيعها عن طريق وضع قواعد

محددة لمعاملتها ومنحها ضمانات ومزايا معينة بهدف اجتذابها وتشجيعها بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى

الأضرار بمصالح الدولة المضيفة.

✓ عقد الاتفاقيات الثنائية بين الدول المصدرة لرأس المال و الدول المستوردة له التي ينص فيها على قدر من الحقوق تلتزم الدول الأخيرة بمراعاتها في معاملتها لرأس المال القادم إليها من الأولى ويترتب الإحلال بها المسؤولية الدولية على عاتق الدول المضيفة كما ينص فيها على الجهة المختصة بالفصل في المنازعات الناشئة عن الاستثمار الأجنبي سواء كانت تلك الجهة هي القضاء الوطني في الدولة المضيفة أو جهة قضائية دولية أو هيئة تحكيم خاصة يتم تشكيلها باتفاق الطرفين وتستهدف معظم هذه الاتفاقيات في الواقع خلق الظروف الملائمة لنشاط الشركة المتعددة الجنسية من خلال تذليل المعوقات التي تعترض سبيلها وإنشاء آلية قانونية محايدة لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بينها وبين الدولة التي تقوم بالاستثمار فيها.

3.2.4 العوامل السياسية والاجتماعية

✓ الاستقرار السياسي على الرغم من أنه مثال جدل بين الباحثين حول درجه أهميته في قرار الاستثمار الأجنبي، إلا أن هناك إجماع على أهميته بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار ذلك أن المستثمر لا يخاطر بنقل رؤوس أمواله إلى دولة معينة إلا إذا كان قد اطمئن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها إذ لا يمكن لرأس المال الأجنبي أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء يسودها التوتر السياسي.

✓ الروح القومية لدى الشعوب لعبت دورا متميزا في تطور الشركات المتعددة الجنسية وقد بدأت الشركات تدرك أنها من الوسائل الأكثر فاعلية في نقل العملية الإنتاجية لتكون قريبة من المستهلك حتى يمكنها معرفة حاجاته ومتطلباته ومن ثم إشباعها.

2.5 أهمية الشركات المتعددة الجنسيات

1.2.5 بالنسبة للدول المضيفة

✓ لا تعتبر الشركات متعددة الجنسيات مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي من الدولة المتقدمة إلى النامية بهدف سد فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، إنما تمثل تمويلا في

معناه الحقيقي وذلك من خلال اتخاذها شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات و الآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية، والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.

✓ تساهم الشركات المتعددة الجنسيات في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي توفر حركه التضيق في البلد المضيف.

✓ تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوفرة وإنشاء مشاريع مساعده لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة.

✓ تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكمتهم للمستثمرين الأجانب.

✓ تساهم في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية.

✓ توفير فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد (ريال، 2012_2011، صفحة 39.40).

3.2.5 بالنسبة للدول النامية

ازداد دور الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها بالنسبة للدول النامية وما يترتب على ذلك من تدفقات استثمارية مقارنة بالحصول على الموارد المالية الأخرى وخاصة القروض وما يترتب عليها من مشاكل المديونية والدخول في مفاوضات مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأيضاً مع الدول الدائنة ولذلك أصبح الاستثمار المباشر الذي يتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات أكثر أماناً وفائدة لهذه الدول.

3 الإطار المفاهيمي لخطر البلد

1.3 تعريف خطر البلد

يرى Harvey Campelle رئيس قسم ادارة الأعمال الدولية في جامعة Duke أنه توجد أنواع عديدة من المخاطر للبلد ومتعارف عليها بأنها مجموعة مخاطر اقتصادية، مالية جيوسياسية، اجتماعية، تاريخية، وتحليل خطورة البلد وتقنيات التنبؤ به ضرورة للتخفيف منه. وخاصة في البلدان الناشئة. يمكننا أن نعرف خطر البلد بإمكانية حدوث نتائج غير مرغوبة لقرارات سياسية أو حوادث طارئة، أو ظروف معينة موجودة في بلد ما قد تكون اجتماعية فتؤثر في بيئة الأعمال. وينتج عن ذلك خسارة في الأموال، وأن خطر البلد يشمل كلاً من المستثمرين الخارجيين والمحليين ولكن بنسبة أقل. وهذا الخطر يختلف درجته بحسب أهمية الاستثمارات، ودرجة الشك الناتجة عن العمليات والنشاطات للشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق العالمية (عبد اللطيف ، 2006 ، صفحة 07) .

2.3 اشكال خطر البلد

1.2.3 الخطر السياسي

✓ تعريفه:

(François Chesnaus) (Chesnais, 1997) يقول: " المخاطر السياسية هي مجمل الاختلالات والتغيرات في ربحية الاستثمار بسبب التدخلات والتصرفات السياسية الغير متوقعة من البلد المستقبل للاستثمار (Chesnais, 1997, p. 442.443) ."

(Josette Peyrard) يعرف الخطر السياسي على أنه: " مجمل التغيرات السياسية التي يمكن أن تنجر عنها نتائج سيئة على عمل الشركات الأجنبية: وكل الأعمال التجارية والمالية المنجزة في هذا البلد " (Josette Peyrard, p. 169.170)

من خلال التعريف الأول لـ (François Chesnous) يتضح أن خطر البلد يستبعد كل مخاطر الحروب والثورات والنزاعات الداخلية، فهي ليست نتائج لعملية ممارسة السيادة للدولة المضيفة بل خارجة عن نطاقها ولكنها بالمقابل تمثل مظهر من مظاهر التخلف لا غير، الذي له أسباب تاريخية كالوقوع في الاستعمار والتفرقة العرقية والعقائدية.

ومن خلال التعريف الثاني لـ (Josette Peyrard) يتضح أن الخطر السياسي يمس بصفة أكثر الشركات متعددة الجنسيات بسبب تضارب مصالحها مع مصلحة البلد المضيف مثال على ذلك قيام الدولة المضيفة بتخفيض قيمة عملتها والحد من تداولها للتقليل من تدفق أرباح الشركة المستثمرة إلى الخارج حيث يعتبر ذلك إجراء اقتصادي لكنه ذو طابع سياسي.

✓ أسباب ظهوره:

يمكن ايجازها فيما يلي:

أسباب عقائدية: إن قيام الحكومة بإجراءات قد تكون ضد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضد ربحية الشركات المستثمرة

في هذا البلد يعكسه وصول حزب متطرف إلى الحكم يبنّي سياسته ضد كل ما هو أجنبي لاعتقاده بأن الاعتماد على المؤسسات الأجنبية يقلص من إيجاد فرص العمل بالنسبة للمواطن الأصلي.

وحصول المستثمر الأجنبي على أصول في البلد المضيف يعبر عن انتقاص في سيادة البلد، فوصول أحزاب متطرفة قد يؤدي إلى إصدار قرارات تمس بمصالح المؤسسات الأجنبية كنزع الملكية أو التأمين بتعويض غير معتبر أو دخول الدولة كمساهم في أعمال الشركات الأجنبية بشكل تام أو جزئي، بالإضافة إلى فرض ضرائب مرتفعة، والحد من توظيف الأجانب واشتراط إدماج المحليين في أنشطة المؤسسات الأجنبية وإدارتها. (منة ، صفحة 79)

أسباب اقتصادية: يعد تدهور الوضعية الاقتصادية للبلدان من أهم أسباب الخطر السياسي مثال

ذلك (عنتر، 2007_2008، صفحة 50):

- انهيار الاقتصاد الوطني نتيجة سياسة اقتصادية غير رشيدة.
- الاستدانة المفرطة.
- اختلال ميزان المدفوعات.

- انخفاض الإيرادات الحكومية وبالتالي انخفاض تمويل المؤسسات بالمواد الأولية.

فكلما تدهورت الوضعية الاقتصادية للبلد المضيف كلما زاد نفور المستثمرين الأجانب منه لارتفاع نسبة تعرضهم للخطر في هذا البلد الذي قد تلجأ حكومته إلى الاستيلاء على أصول وأرباح المؤسسات الأجنبية أو فرض ضرائب عالية عليها كوسيلة للبحث عن موارد مالية جديدة تدعم بها خزينتها.

لكن هذه الإجراءات قد تقلصت نوعاً ما بسبب ظهور هيئات دولية لضمان الاستثمار وحماية حقوق المستثمر الأجنبي، وذلك بفرض عقوبات على البلد المضيف في حالة اتخاذ إجراءات تعسفية في حق المؤسسات الأجنبية كتقليص القروض الممنوحة لها، كما قد يضطر البلد إلى فرض إصلاحات اقتصادية قد تأجج من التوتر على الصعيد الاجتماعي.

أسباب اجتماعية: يمكن للظروف الاجتماعية داخل البلدان المضيقة للاستثمار الأجنبي أن تمثل خطراً يضر بمصالح المؤسسة الأجنبية المستثمرة، ومن أهم الدوافع الاجتماعية المسببة للخطر السياسي أذكر:

- وجود صراعات دموية ذات طابع عرقي.
- وجود معارضة ذات توجه ديني.
- عدم احترام عادات وتقاليد البلدان المضيقة للاستثمار.

أسباب نفسية: تعتبر شخصية القادة أو الزعماء في البلدان النامية محورية فيما يخص معرفة توجهاتهم حيال الاستثمارات الأجنبية، فيكفي أن ينقلب مزاج هذا الزعيم أو ذاك حتى يغير من رأيه تجاه مواضيع غاية في الخطورة، فما كان مسموحاً يصبح محظوراً وتنقلب الموازين بين عشية وضحاها لا لشيء إلا أن المزاج المعكّر لهذا القائد هو الذي أراد ذلك. وعليه تختلف دواعي وأسباب ظهور الخطر السياسي، وإن كان قد أمكن حصرها في أربعة أسباب فإن هذا الميدان بالذات يعج بالمتغيرات والدوافع التي من غير الممكن حصرها.

مؤشرات:

يمكن القول إنه توجد بعض المؤشرات الدالة على الأوضاع التي سيكون عليها بلد معين على الصعيد

الاقتصادي والاجتماعي من أهم هذه المؤشرات:

- السياسة المعادية للاستثمارات الأجنبية
- الصراعات الداخلية
- الثورات الشعبية

مع ما سبق ذكره من مؤشرات يمكن إدراج بعض الدلائل الأخرى التي تعبر عن احتمال وجود خطر

سياسي (منة ، صفحة 87):

- الاستقلال السياسي الحديث للدول يجعلها تسعى إلى تعزيز هذا الاستقلال وتدعيم سياستها في اتخاذ القرار باتخاذ بعض الإجراءات تجاه المؤسسات الأجنبية وتتمثل غالبا في التأمين الشامل أو الجزئي لهذه المؤسسات كما حصل مع مصر أيام جمال عبد الناصر بتأمين شركة قناة السويس شركة ذات مساهمة مصرية تأميناً كلياً.
- اتخاذ إجراءات لصالح المؤسسات المحلية على حساب المؤسسات الأجنبية بتسهيل القروض البنكية وتسهيل امتلاكها للأراضي الصناعية وإعفاءات ضريبية وجمركية لصالحها وعلى العكس بالنسبة للمؤسسات الأجنبية بفرض ضرائب متزايدة ورسوم جمركية عند استيراد المواد الأولية النصف مصنعة وفرض عوائق إدارية وبنكية على القروض الممنوحة لها.
- التحالفات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية أو الدولية تجعل المؤسسات الأجنبية تفكر ألف مرة قبل المجيء إلى هذه المنطقة لخشيته من التمييز بينها وبين المؤسسات التابعة للدولة الداخلة في هذا التكتل.

✓ أشكاله:

خطر التأمين:

والجدير بالذكر أن التأمين كإجراء قانوني يختلف عن نزاع الملكية والذي يأذن بها نص قانوني عام، أما التأمين يتم بصدر قانون خاص يتعلق بالمال المؤمن، يتخذ عدة أشكال تعتمد على كيفية إدارة الصناعة المؤممة ففي الشكل العادي جداً ينشئ قانون المؤسسة العامة بوصفها هيئة مستقلة، وتعين الحكومة مجلس المديرين اللذين يسيرون الصناعة، شكل آخر من التأمين وهو مراقبة الحكومة للصناعة عن كثب، وفي شكل ثالث تشتري الحكومة حصة من الأصول من شركة محدودة ويملك القطاع الخاص الباقي. وأهم مزايا التأمين بالنسبة للدولة المؤممة تقديم خدمات ومنتجات حيوية للعامة، لا تعود بالأرباح على الصناعة الخاصة إذا قدمتها، كذلك تشجيع الشركات والصناعات المؤممة على الاستثمار والتوسع أثناء الانكماش الاقتصادي أو التباطؤ وتنمية بعض المؤسسات الاقتصادية الضعيفة وتخفيض الأسعار أثناء فترة التضخم، والتأمين عادة ما يخص المؤسسات الناشطة في القطاعات الحيوية كالكهرباء والمحروقات وشركات الهاتف والاتصالات.

الأحداث الخاصة:

أصبحت الأحداث الخاصة مصدر هام وأساسي في صناعة القرار بالنسبة للمؤسسة بالتوسيع أو التقليل من استثماراتها وأنشطتها في المناطق التي تعرف أحداث خاصة، وللتنبية فإنه لا يوجد تعريف نهائي ومحدد للأحداث الخاصة متفق عليه، لكن من الناحية اللغوية فكلمة حدث تعرف على أنها: "ذلك الأمر أو النشاط الذي يقع وعادة ما يكون ذو طبيعة متميزة أما كلمة خاص فتعرف على أنها: "هو ما ليس عادي أو تقليدي" وعلى هذا ومن منطلق لغوي يمكن تعريف الحدث الخاص على أنه: "ذلك النشاط الذي يقع في إطار غير عادي أو غير تقليدي".

أما في موضوعنا فإن الأحداث الخاصة والتي تعتبر شكل من أشكال الخطر السياسي فهي تنحصر في الحروب والانقلابات العسكرية سواء سلمية أو دموية، والإضرابات العامة فهذه الأحداث السياسية تعتبر غير عادية واستثنائية تؤثر على المؤسسات والمنشآت الاقتصادية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يمكن أن نجدها في تهديم المباني والأصول المادية التابعة للمؤسسات، تغير نظرة القيادة السياسية الجديدة بعد الانقلاب

اتجاه الاستثمارات الأجنبية وإلحاق الضرر بإطارات المؤسسات الأجنبية، كالخطف أو القتل أو استعمارهم كرهائن للضغط.

هذه الأحداث دائماً ما تميز القارة الإفريقية من غيرها، وذلك بسبب النزاعات العرقية والطائفية والنزاعات الحدودية بين الدول والتي هي أصلاً من مخلفات الاستعمار، بالإضافة إلى حب الزعامة لدى قادة المؤسسات العسكرية وعدم وجود مناخ ديمقراطي وتردي الأوضاع الاجتماعية والإنسانية بهذه القارة.

القرارات الخاصة:

تكون في شكل قوانين ومراسيم تنفيذية خاصة عن طريق السلطات التشريعية لهذا البلد تعرف دائماً بقانون الاستثمار، والتي تسعى من خلاله الدولة إلى تنظيم عملية الاستثمار ودخول المستثمر الأجنبي إلى أراضيها بشكل لا ينقص من سيادتها أو يضر بمصالحها العامة سواء محلية أو إقليمية أو دولية وهو كذلك يحدد أصول اللعبة، ففي الجزائر مثلاً بعد محاولة شركة أوراسكوم المصرية بيع فرعها للاتصالات بالجزائر تدخلت الحكومة الجزائرية ومنعت ذلك من خلال قانون حق الشفعة وهو بند في قانون الاستثمار الجزائري يعطي الحق للحكومة منع عملية البيع لمؤسسة أجنبية أخرى دون رضاها أو موافقتها على ذلك. فمن شأن بعض المراسيم أو قوانين الاستثمار في بلد معين أن تعطي مؤشر قوي أو ضعيف عن الخطر السياسي في هذا البلد.

المحيط العام للاستثمار:

يعبر على كل ما يحيط بالمؤسسة من إجراءات قانونية وإدارية واقتصادية، فكلما زادت حدة تعقيد هذه الإجراءات زاد مؤشر الخطر السياسي والعكس صحيح فجنسية البلد الأصلي لهذه المؤسسات الأجنبية عادة ما تولد لها مشاكل في بعض البلدان جراء العلاقات المتوترة بين البلدين كمثال الشركات الأمريكية في إيران بعد قيام الثورة الخمينية وكذلك في كوبا بعد سقوط نظام بتيستا، فالاستقرار السياسي والتوجه نحو نظام ديمقراطي حر ونزيه يمثل مؤشر لضعف احتمال وجود خطر سياسي على المؤسسات الأجنبية على عكس

ما وقع في الجزائر إبان العشرية السوداء و منطقة البلقان وحالياً ما تمر به المنطقة العربية في الصراع الدائر بين المعارضة والنظام كاليمن سوريا وليبيا (Ouldbostami , 2005, p. 4) .

✓ تقييمه:

تقارير ملامح الدولة: يتم نشرها مرة كل سنة لحوالي 195 دولة وهي تحتوي على معلومات أساسية تصدرها وكالة تسمى country report ويتكون تقرير ملامح الدولة مما يلي (عنتر، 2007_2008، صفحة 57):

الخلفية السياسية، الموارد والبنية الأساسية، الاقتصاد او الهيكل الاقتصادي (المؤشرات الاقتصادية الرئيسية). القطاعات الاقتصادية الرئيسية، التجارة الخارجية و تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية.

تقارير الدولة: يصدر بشكل ربع سنوي لحوالي 195 دولة وكل تقرير يحتوي على مختصر مفيد للوضع الحالي السياسي والاقتصادي، ويقدم التقرير تحليل لآخر الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية وتداعياتها المحتملة على الدولة بالإضافة إلى توجهات الوضع الاقتصادي والسياسي لعامين قادمين ويتكون التقرير من الأجزاء التالية (منة ، صفحة 91): خلاصة آخر الأحداث السياسية والاقتصادية ،الهيكل السياسي ،الهيكل الاقتصادي ، التوجهات السياسية والاقتصادية خلال عامين قادمين ، الوضع السياسي (الاستقرار السياسي) ،السياسات الاقتصادية ،الاقتصاد المحلي: ويشمل:التوجهات الاقتصادية ، القطاعات الرائدة، البنية التحتية والخدمات ، التجارة الخارجية وميزان المدفوعات. المؤشرات الاقتصادية ربع السنوية وبيانات التجارة.

تنبؤات الدولة: ويعطي هذا التقرير بعداً زمنياً أطول من عامين ليصل إلى خمسة سنوات عند مؤشرات الاقتصاد الكلي لأكثر 60 اقتصاد عالمي، ويتم تعديل تلك التنبؤات كل ستة أشهر ويصدر هذا التقرير بشكل ربع سنوي.

تقرير مخاطر الدولة: ويقدم هذا التقرير للمقترضين والمستثمرين تصنيف ربع سنوي للجدارة الائتمانية للدولة المضيفة ودرجة انكشاف القطاع المالي في 100 دولة نامية من ذوي أعلى نسب للمديونية العالمية.

مع التركيز على القطاع المصرفي والمالي في الدولة المعنية وتقدير خطر الاستثمار بالعملة المحلية أو السندات الصادرة بالعملة الأجنبية ويتكون التقدير مما يلي (gautrieaud, 2002, p. 12.13):

- تصنيف المخاطر ويتضمن الأحداث ذات المخاطر قصيرة الأجل والمخاطر السياسية والتوجهات الاقتصادية ووضع الدين المحلي والخارجي.
- نظرة مستقبلية للمخاطر السياسية وتتضمن تحليل الوضع السياسي المحلي والعلاقات الدولية.
- نظرة مستقبلية للتمويل المحلي والحالة الاقتصادية توجهات السياسات الاقتصادية وتوقعات السياسة المالية والسياسة النقدية والنمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف.
- التمويل الخارجي وتصنيف الجدارة الائتمانية: القطاع الخارجي وتوقعات القدرة على الوفاء بالديون وتصنيف الجدارة الائتمانية.
- خلاصة تصنيف الجدارة الائتمانية وشرح لمكونات التصنيف: ويتضمن مخاطر سياسية ومخاطر اقتصادية ومخاطر الهيكل الاقتصادي ومخاطر السيولة والتصنيف الكلي.

تقرير عمليات الأعمال: يصدر التقرير بشكل ربع سنوي ويعطي آخر المعلومات عن حالة الاقتصاد والأعمال والتغيرات في المناخ الاستثماري في الدولة بالإضافة إلى آخر التغيرات في القانون التجاري وتصنيف لأعمال 18 أكبر دولة نامية ذات أسواق ناشئة.

تقرير الاستثمار والتجارة والتراخيص: يحتوي هذا التقرير على وضع سوق الأعمال والتغيرات في قيود التجارة وحالة الأعمال في 60 دولة تتمتع بقطاع فاعل للتجارة الخارجية ويصدر هذا التقرير بشكل نصف سنوي.

تقرير التمويل للدولة: وهو يعتبر دليل الإدارة التمويلية في الاقتصاد العالمي ويصدر سنوياً ويغطي التقرير 47 دولة تندمج في عمليات التمويل العالمي، ويقدم التقرير تقييم لعمليات التمويل وأدوات الخدمات

المالية الموجودة للمؤسسات والمنشآت العاملة عبر الحدود وخارج نطاق الدولة (Guy longueville, 1997, p. 30).

موجز أخبار الأعمال: وهو تقرير موجز يرصد آخر التطورات العالمية والاقتصادية ذات الاهتمام لمتخذي القرارات الاستثمارية والتجارية العالمية.

2.2.3 الخطر المالي:

✓ خطر الجدارة الائتمانية

ان مصطلح الجدارة الائتمانية يشير الى القدرة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الاجل و الطويلة الاجل ، وكما توجد جدارة ائتمانية على المستوى الجزئي بالنسبة للمؤسسة والافراد توجد كذلك جدارة ائتمانية على المستوى الاقتصادي الكلي بالنسبة للدولة والتي تعني كذلك قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الاجل المتوسطة و الطويلة الاجل والجدارة الائتمانية للدولة تعبر ماليا على الوضعية المالية المريحة للدولة او ما يعرف في الادبيات المالية العامة بالبحوثة المالية للدولة فهي تشير كذلك الى إجمالي القروض الخارجية اي الدين السيادي الذي تستطيع الدولة المدينة استيعابه، وقدرتها على خدمة الدين، عدم حاجتها الى اعادة جدولة الديون، بعدها عن التعثر المالي، وذلك من إراداتها المستقبلية من الصرف الأجنبي. ويعتبر استخدام القروض الخارجية عنصرا هاما، لكن بشرط في الاستثمارات التي تزيد من الصادرات محل الواردات مما يولد مصادر إضافية من الدخل القومي بالعملة الصعبة لخدمة الديون الخارجية. (ابو الفحم ، 2005، صفحة 07).

ومن محددات الجدارة الائتمانية للدولة ما يلي:

- اقتصاد منتج لسلع وخدمات عليها طلب في الأسواق الدولية مقابل الحصول على عملات أجنبية يمكن استخدامها في أداء مدفوعات خدمة الدين.
- سيطرة الدولة على موارد النقد الأجنبي لخدمة الدين الخارجي.

اما دونما كل ما سبق فان عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وخدمة ديونها الخارجية فهذا يشير الى وجود خطر مالي في هذه الدولة يعبر عليه بمصطلح خطر الجدارة الائتمانية للدولة.

✓ خطر الأزمات المالية.

لقد كان للأزمات المالية وقع وأثر كبيرين على اقتصاديات البلدان، إذ أنها غالبا ما سببت تدهورا حادا في الأسواق المالية، نظرا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم. وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة، وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل. و يعتبر نشاط بورصات الأوراق المالية مرآة تعكس حيوية الاقتصاديات الرأسمالية، ومؤشر للتغيرات الاقتصادية، والاضطرابات التي تعاني منها بلدان العالم، ويمثل اتجاه الأسعار في البورصة (سوق الأوراق المالية) مؤشر لبداية انتعاش أو ركود اقتصادي عالمي أو أزمات مالية عالمية، وهذه الأخيرة مرتبطة بكفاءة السوق المالية الدولية وسيولتها، ونقصد بالكفاءة مدى توافق تغيرات الأسعار مع المعلومات و الأوضاع الاقتصادية الخاصة بالشركات المتعاملة في البورصة (مهني، 2004، صفحة 242).

✓ خطر الأسواق المالية الناشئة

في البداية لا بد أن نشير إلى أن الأسواق الناشئة أحيطت بدراسات هامة من قبل العديد من الباحثين، وبعناية كبيرة لدى الكثير من المؤسسات المالية والدولية نظرا للأهمية البالغة التي أصبحت تمثلها كقطب يجذب رؤوس الأموال الدولية. فعبارة "ناشئة" تعود في الأصل إلى بنوك الاستثمار الأمريكية والتي كانت تبحث عن مناطق جغرافية ذات نمو قوي من اجل الاستفادة من الفوائد المرتفعة في الأسواق المالية التي ينتظر أن تتطور وتنمو. ويشمل مصطلح "ناشئة" عدة مفاهيم، حيث يمكن أن يعني سوقا دخلت عملية نمو وتطور بشكل يجعلها مهم وجاذبة بالنسبة للمستثمرين، ويمكن أن يقصد بها سوقا بدأت في التطور حيث يكبر حجمها ويزداد تطورها على عكس بعض الأسواق الضعيفة، والتي لم تدخل بعد مرحلة الانطلاق. ومن الواضح أن

أغلبية الأسواق المصنفة حالياً كناشئة ستدخل في المستقبل ضمن إطار الأسواق المتقدمة فمرحلة النشوء هذه مرت بها كل سوق مالية بداية تطورها حيث في بداية القرن العشرين، كانت الأسواق الأمريكية تعتبر ناشئة بالنسبة للمستثمر البريطاني، بينما السوق اليابانية عدت ناشئة في الستينات والسبعينات وتمثل الأسواق الناشئة حالياً في أسواق الدول الآسيوية التي تنمو بمعدلات سريعة، وبعض بلدان أمريكا الجنوبية، وعموماً لا بد من النظر إلى ظاهرة الأسواق الناشئة كعملية حركية، فبعض الأسواق قد برزت فعلاً، وبعضها في الطريق البروز، وأخرى ستظهر لاحقاً.

وقد شغلت هذه الأسواق مقدمة الأحداث خلال كل عشرية التسعينات، وأخذت الاهتمام الكبير، حتى بعد تعرضها للأزمة المالية أواخر تلك العشرية من خلال استقطابها لرؤوس الأموال الخاصة، والتي ارتفعت تدفقاتها إلى داخل مجموع هذه الأسواق من 53.2 مليار دولار في 1990 لتصل إلى 231 مليار دولار في 1996 و202.7 مليار دولار عام 2007 مع عودتها إلى الاقتراض الحكومي (الرسمي) (بلميهوب، 2003، 2004، صفحة 28).

3.2.3 الخطر الاقتصادي المالي

إن إضافة وصف "مالي" للخطر الاقتصادي يوضح أن البعد المالي أصبح أكثر أهمية منذ عام 1990، وتوضع مصطلحا الخطر الاقتصادي والخطر المالي لتعارض مع الخطر السياسي ليقترّب من تقييم القدرة المالية للدول.

وباشر كل من "كلارك"، "ماروا" و "وسرن" (2001) لتقديم شرح مختلف ومحدود لهذين البعدين لخطر البلد حيث يرى أنه "الخطر الاقتصادي تصاعد المنتج الوطني الخام والمنتج الداخلي الخام الحقيقي". وتعد هذه النظرية جد مقيدة ولا يمكن أن تشارك في تسوية تقييم خطر البلد، فمثلاً بالرجوع إلى المنتج الوطني لدولة ما، والجد حساس لتغيرات المناخ الجوية التي تؤثر على القطاع الزراعي، الممون الرئيسي للإيرادات (الفوائد) نجد يرتفع في سنة نتيجة لتساقط الأمطار بصفة جيدة وكافية والعكس في السنة التي تليها نتيجة للجفاف الحاصل في هذه السنة. إن دراسة اتجاه تطور المؤشر العام ضروري يهدف إلى وضع

تصور لمستقبل البلد هذا لأنه في سنة محددة، قد يكون مستوى الإنتاج ضعيف و ربما كارثي أو على العكس، وكذلك يتناسب مع الخطر الاقتصادي تقدير أكبر التدفقات لميزان المدفوعات، نسب الاستثمارات والادخار.

ويعرف كل من "كلارك" ماروا" و"وسرن" (2001) الخطر الاقتصادي المالي بـ «عدم قدرة الاقتصاد الوطني على تعميم المبادلات الدولية الكافية لمواجهة تسديد القروض الخارجية». وهذا التعريف أيضا محدود بمعنى أن دفع القروض الخارجية للدولة وليس الالتزامات الخارجية إغراء للمصدرين والمستثمرين الصناعيين والمؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة المتعاقدين مع الدولة نفسها. كما نشير أنه خلافا للخطر السياسي، تعتبر وكالات التوثيق أن الخطر الاقتصادي المالي يزيد من عدم قدرة البلد المالية عن دفع الديون ويربط عدم التسديد للقروض بعدم كفاية رؤوس الأموال المتوفرة في الاقتصاد الوطني. إن الخطر السياسي والخطر الاقتصادي المالي على صلة وثيقة والحدود بينهما غير واضحة. إن القرارات المتعلقة بأكبر العمليات الاقتصادية والمالية وأيضا التوجهات السياسية غالبا ما تأخذ بمهدف إصلاح وتحسين الحسابات الداخلية، في حين أن الخطر السياسي يشير إلى بعد آخر متعلق بالثروات. (Guy longueville, 1997, p. 30)

4. مؤشرات تقييم وقياس خطر البلد

1.4 المؤشر المركب لخطر البلد PRS:

PRS وهو اختصار لكلمة Political Risk Services وهي المؤسسة المسؤولة عن اصدار هذا المؤشر منذ 1980 حيث تصدره كل شهر بالاعتماد على الدليل الدولي لخطر الذي يغطي بدوره نحو 140 دولة حول العالم يقع ضمنها نحو 18 دولة عربية ، ويتكون المؤشر PRS من ثلاث مؤشرات فرعية هي : مؤشر المخاطر السياسية يشكل 50% من قيمة المؤشر المركب ، المخاطر الاقتصادية تشكل 25% ، المخاطر المالية : تشكل 25% ، تنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر ويعد هذا المؤشر اداة فنية مهمة لجميع المحللين والمتخصصين في المؤسسات المالية وباقي التخصصات التي تصب في الاستثمار للقطاعات الاقتصادية المتنوعة . ويعتمد على سلم التنقيط كالاتي:

- درجة المؤثر (80-100 نقطة مئوية) تكون ذات مخاطر منخفضة جداً.
- درجة المؤثر (70-79.9 نقطة مئوية) تكون ذات مخاطر منخفضة.
- درجة المؤثر (60-69.9 نقطة مئوية) تكون ذات مخاطر معتدلة.
- درجة المؤثر (50-59.9) تكون ذات مخاطر مرتفعة.
- درجة المؤثر (0-49.9) تكون ذات مخاطر مرتفعة جداً.

اما مؤشرات تقييم المخاطر الرئيسة لخطر البلد في هذا المؤشر هي كالآتي (كاظم، صفحة 296.303):

✓ **المخاطر السياسية:** وتشتمل على عدد من المكونات لقياس هذه المخاطر وكما في الجدول الآتي:

التسلسل	المكون	النقاط
1	درجة الاستقرار السياسي	12
2	الاضطرابات الاجتماعية و الاقتصادية	12
3	خريطة الاستثمار	12
4	وجود نزاعات داخلية	120
5	وجود نزاعات خارجية	12
6	الفساد	6
7	دور الجيش في السياسة	6
8	دور الدين في السياسة	6
9	سيادة القانون و النظام	6
10	الاضطرابات العرقية	6
11	مصادقية الممارسة الديمقراطية	6
12	نوعية البيروقراطية	4
13	المجموع	100

✓ المخاطر الاقتصادية: وتشمل عدداً من مكونات وكما في الآتي:

النقاط	المكون	التسلسل
5	معدل دخل الفرد	1
10	معدل النمو الاقتصادي	2
10	معدل التضخم	3
15	نسبة عجز او فائض الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي GDP	4
10	نسبة وضع الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي GDP	5
50	المجموع	

✓ المخاطر المالية مؤشر اليوروموني :

يصدر هذا المؤشر مرتين في السنة الواحدة، وذلك لقياس الجدارة الائتمانية للبلد مثل خدمة الديون الاجنبية وسداد قيمة الواردات، ويضم المؤشر 185 دولة من بينها 20 دولة عربية، وكلما ارتفعت النسبة الموزونة في المؤشر دل ذلك على انخفاض خطر البلد، ، ويتكون هذا المؤشر من المكونات الاتية :

النسبة	المكون	التسلسل
25	المخاطر السيادية	1
25	الاداء الاقتصادي	2
10	مؤشرات المديونية	3
10	متأخرات الدين الخارجي	4

5	التقييم الائتماني للبلد	10
6	توافر الائتمان المصرفي	5
7	توافر التمويل للمدى القصير	5
8	النفاذ لأسواق رأس المال	5
9	معدل الخصم عند التنازل	5
	المجموع	100

2.4 مؤشر وكالة دان اندبراد ستريت لخطر البلد :

يقيس هذا المؤثر المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييماً لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية. ويقسم الدول الى خمس تصنيفات (درجة مخاطر منخفضة، طفيفة، معتدلة، شبه مرتفعة ، و درجة مخاطر مرتفعة).

2.5 مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم خطر البلد :

ويصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ عام 1998 بمعدل مرتين في العام وتحديداً في اذار (مارس) وايلول (سبتمبر) ويتم حاب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد الى مسح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى، ويغطي المؤشر 178 دولة من ضمنها 20 دولة عربية، ويعطي هذا المؤشر درجات كالآتي: مخاطر منخفضة ،مخاطر معتدلة ، مخاطر مرتفعة ، مخاطر مرتفعة جداً.

2.6 مؤشر الكوفاس لخطر البلد

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الاول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الاجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويظهر مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة الاعمال والسجل التاريخي لنحو 41 مليون شركة حول العالم، ويغطي هذا المؤشر نحو 165 دولة تقع ضمنها 19 دولة عربية، ويصنف الاول الى مجموعتين رئيسيتين :

• المجموعة الاولى : مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي تنفع الى اربعة فرع (A1,A2, A3 and A4).

• المجموعة الثانية : مجموعة درجة المضاربة .

5. اهمية تحليل خطر البلد بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات

تكمن اهمية تحليل خطر البلد في :

- فحص درجة الارتباط بين مكوناته الرئيسية خطر ساسي ،الخطر المالي، الخطر الاقتصادي .
- وتحليل الامكانية التي من خلالها يمكن التنبؤ بعوائد على الاستثمارات ومدى امكانية تفادي التهديدات واغتنام الفرض لزيادة ربحية المؤسسة بقدرتها على توظيف اموالها توظيف مثالي في البلد المضيف .
- وتحديد الاستثمارات الخارجية المباشرة . التي تتناسب مع درجة خطورة البلد وتطورت الأبحاث في هذا المجال في هذا المجال في الشركات المتعددة الجنسيات لتشمل دور هيئة المديرين (مجلس الشركة) ودورهم في اتخاذ القرار لكي تصبح الشركة دولية.

و أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين بنية مجلس المديرين ومستوى الخطر السياسي مقارنة بالخطر المالي و الاقتصادي للبلد المضيف و الموجه للمحفظة الاستثمارية الخارجية المباشرة للشركة لأنه حسب رأيهم فإن موضوع الخطر السياسي الدولي له أهميته الاستراتيجية بحيث لا يمكن تجاهله .

كما تأتي اهمية تحليل خطر البلد لتحقيق التوازن بين العائد المتوقع على الاستثمارات الخارجية بالنسبة

للشركة المتعددة الجنسيات و درجة المخاطرة ، وذلك من خلال ستة مقاييس هي :

- الخطر الاقتصادي .
- خطر تحويل الأموال.
- خطر تقلبات سعر الصرف.
- موقع البلد خطر السيادة.
- الخطر السياسي .

6. استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات لتحسين ادائها في ظل خطر البلد المضيف

1.6 مفهوم استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات

إذا نقطة البداية في استراتيجيات الشركة متعددة الجنسيات هي العمل على زيادة ارباح الشركة الام المسيطرة و للوصول الى هذا الهدف ينبغي تضافر جهود كل الشركات الوليدة المتناثرة في كافة انحاء العالم، دون ما اعتبار لمصالحها الذاتية او مصالح الدولة المضيفة التي تعمل فيها هذه الشركات. و لذلك فان تقييم اداء كل شركة من هذه الشركات الوليدة لا يتم على اساس ما تحققة من نتائج ذاتية و انما على اساس مدى مساهمتها في الوصول الى اهداف المشروع المتعدد الجنسيات ككل. استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات هي استراتيجية كلية تتحدد على نطاق عالمي، دون ما اعتبار للمصالح الجزئية للأطراف المتعددة و المختلفة التي تمسها هذه الاستراتيجية مثل الدول المضيفة و المساهمين المحليين في الشركات الوليدة. و الدائنين المحليين لهذه الشركات. اما الشركات الوليدة نفسها فليست في حقيقة الامر الا ادوات لتحقيق الاستراتيجية الكلية، تتحكم فيها سلطة مركزية موحدة و توجهها لخدمة غرض واحد، ان للشركات متعددة الجنسيات استراتيجية عالمية كلية، لا تقييم وزنا كبيرا للحدود و لا المصالح القومية و الاقليمية في سبيل تحقيق غرضها النهائي و هو زيادة ارباح راس المال المسيطر، و المتمثل قانونا في الشركة الام، و ان هذه الاستراتيجية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستراتيجية الاقتصادية و السياسية للدولة الام. (غسان، 2013، صفحة 43)

2.6 انواع استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في ادارة خطر البلد المضيف:

يستطيع المديرون اتخاذ قرار بإيقاف التعامل مع بلد ما عند حد معين من الخطورة، وذلك إما بالابتعاد عن هذا البلد أو سحب استثماراتهم عن طريق بيع أو ترك مصانعهم والموجودات المستخدمة في هذا البلد. ومن جهة أخرى إذا كانت درجة الخطورة للبلد منخفضة، أو أن بيئة الخطورة مرتفعة تقود إلى عوائد مرتفعة عند ذلك يختار المديرون إما أن يبتدئوا أو أن يحتفظوا بالعمليات التي يقومون بها بشكل يوفق بين الخطر وبيئة الأنظمة السياسية. هذا التكيف يأخذ أشكالاً عدة كل منها يصمم ليتجاوب مع المشاغل والاهتمامات في المنطقة التي يعمل فيها فرع الشركة الأم.

ويوضح جريجوري 1989 الاستراتيجية التي يجب على إدارة الشركة العمل بها لإدارة الخطر البلد و الخطر السياسي والتي تقوم على اتباع طريقتين: (عبد اللطيف ، 2006، صفحة 18)

✓ الاستراتيجية الدفاعية : تعتمد على وضع كل ما هو هام من عمليات الشركة خارج متناول البلد المضيف،

وذلك للتقليل من اعتمادية الشركة على هذا البلد ،أو أن تجعل كلفة هذه العمليات كبيرة بحيث يصعب على الدولة المضيغة أن تتدخل في تلك العمليات وفي هذا المجال يذكر :

- المشاركة بالأسهم عن طريق المشاريع المشتركة .
- المشاركة بالإدارة، أي مشاركة المحليين (البلد المضيف
- تركيز العمليات في البلد المضيف، أي جعل فرع الشركة جزءاً من الاقتصاد المحلي
- تطوير وتنمية المساعدات التي يقدمها فرع الشركة للبلد المضيف (تعليم، تدريب، عناية ،صحية....)
- ✓ الاستراتيجية التكاملية : وتعتمد على :
- الاعتمادية : ويقصد بذلك التقليل من اعتماد الشركة على البلد المضيف من خلال سيطرتها على المدخلات، والرقابة الدقيقة على السوق، والاحتفاظ بالمواقع الحساسة ووسائل النقل.

- **التحوط :** ويشمل التأمين ضد المخاطر السياسية، فبعض البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية لديها مؤسسات تقوم بأعمال التأمين مثل شركة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار. كما يشمل ذلك الاستقراض من البلد المحلي لتمويل المشاريع الاستثمارية بحيث يجعل المخاطر السياسية أقل تأثيراً على فرع الشركة.
- **التنوع :** نشر العمليات التجارية عبر اسواق او خطوط انتاج متعددة من خلال تنوع انشطتها يمكن للمؤسسات تقليل تعرضها للمخاطر المرتبطة بسوق او منتج واحد وتساعد على التخفيف من المخاطر الخاصة بالسوق مثل الانكماش الاقتصادي في بلد ، معين يمكن ان يتخذ التنوع شكل دخول اسواق بلدان جديدة او توسيع خطوط الانتاج او استهداف شرائح مختلفة من العملاء .
وإن استخدام إحدى هذه الاستراتيجيات يتوقف على قوة الشركة، وعليها أن تختار أفضل الاستراتيجيات التي تحقق لها أهدافها وحماية مصالح الشركة متوقف على البيئة السياسية فكلما كانت إيجابية من الأفضل استخدام الطريقة التكاملية وحينما تكون سلبية فالعكس بالعكس.
- كما يمكن ايضا ايجاز استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة في ما يلي :
- **التقييم الشامل للمخاطر:** إجراء تحليل شامل للمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة المضيفة.
- **التنوع الجغرافي:** توزيع العمليات والموارد عبر دول متعددة لتقليل الاعتماد على دولة واحدة.
- **بناء علاقات قوية مع الحكومة المحلية:** إقامة شراكات مع الحكومات المحلية لتعزيز التعاون وتسهيل العمليات.
- **تكيف الاستراتيجيات وفقاً للبيئة المحلية :** تعديل المنتجات والخدمات لتلبية احتياجات السوق المحلي.
- **الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية:** تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية لتعزيز صورة الشركة وبناء الثقة مع المجتمع المحلي.

- تأمين العقود القانونية: استخدام العقود القانونية لحماية الأصول والمصالح من المخاطر المحتملة.
 - تنوع مصادر التمويل: استخدام مصادر تمويل متعددة لتقليل المخاطر المالية الناتجة عن تقلبات السوق المحلية.
 - استخدام التأمين ضد المخاطر: شراء تأمينات لحماية الأصول من المخاطر السياسية والاقتصادية.
 - تطوير استراتيجيات خروج: وضع خطط للخروج من السوق في حال تفاقم المخاطر أو عدم استقرار البيئة.
 - المراقبة المستمرة: متابعة التغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية في الدولة المضيضة وتعديل الاستراتيجيات وفقاً لذلك.
- هذه الاستراتيجيات تساعد الشركات المتعددة الجنسيات في تقليل المخاطر المرتبطة بالدول المضيضة وضمان استدامة عملياتها.

3.6. استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات و مصالح المساهمين

✓ مصالح المساهمين المحليين في الشركات الوليدة :

- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتبني مجموعة من الاستراتيجيات للتعامل مع المساهمين بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بالدول المضيضة على مصالح المساهمين في الشركات الوليدة تشمل هذه الاستراتيجيات :
- تحسين الشفافية: تقوم الشركات بتقديم تقارير دورية وشفافة للمساهمين حول أداء الشركة والمخاطر المحتملة في الأسواق التي تعمل فيها.
 - تنوع المخاطر: تعمل الشركات على توزيع استثماراتها عبر أسواق متعددة لتقليل الاعتماد على سوق واحد، مما يقلل من تأثير المخاطر المحلية.
 - التعاون مع الجهات المحلية: بناء علاقات قوية مع الحكومات والجهات المحلية يساعد في تقليل المخاطر السياسية والتشريعية.
 - تطوير استراتيجيات خارجية: وضع خطط واضحة للخروج من السوق في حال تفاقم المخاطر، مما يعزز

من حماية أصول المساهمين.

- تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية: التفاعل الإيجابي مع المجتمع المحلي يعزز من سمعة الشركة ويقلل من المخاطر الاجتماعية والسياسية. (ابراهيم محسن عجيل، 2015، صفحة 60).

✓ مصالح دائني الشركات الوليدة

تضع الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات في محاولة لتراعي مصالح الدائنين. على سبيل المثال:

- تطوير علاقات مع الدائنين: بناء علاقات قوية مع دائنيها يساعد في تحسين شروط التمويل وتقليل تكاليف الاقتراض.
- تكيف الاستراتيجيات المالية: الشركات قد تعدل استراتيجياتها المالية لتلبية توقعات الدائنين، مما يسهم في تحقيق استقرار مالي أكبر.
- إدارة المخاطر بشكل استباقي: من خلال استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر، يمكن للشركات تقليل المخاطر التي قد تؤثر على قدرتها على سداد الديون.

✓ مصالح العاملين في الشركات الوليدة

تضع الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات في محاولة لتراعي مصالح العاملين على سبيل المثال:

- تقييم السوق المحلي: تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتقييم السوق المحلي بعناية قبل دخولها، مما يشمل تحليل القوى العاملة المتاحة في الدول المضيفة. يساعد هذا في تحديد المهارات اللازمة وتوظيف العاملين المناسبين، مما يعزز من الإنتاجية.
- تطوير سياسات توظيف عادلة: تعتمد الشركات استراتيجيات لتوفير فرص عمل عادلة ومتوازنة، مما يعزز من ثقة العاملين ويزيد من رضاهم. تتضمن السياسات توظيف العمالة المحلية وتقديم برامج تدريبية لتحسين المهارات.

- **تعزيز ثقافة الشمولية :** تعمل الشركات على تعزيز ثقافة تتسم بالشمولية والتنوع، مما يسهم في تحسين بيئة العمل ويجذب المواهب من خلفيات متنوعة. تساعد هذه الثقافة على تقليل النزاعات وزيادة التعاون بين الموظفين.
- **توفير بيئة عمل آمنة :** تلتزم الشركات بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية، مما يعزز من رفاهية العاملين ويقلل من المخاطر. يشمل ذلك تطبيق معايير الصحة والسلامة وإجراء تدريب دوري للموظفين . (ابراهيم محسن عجيل، 2015، صفحة 65) .

الخاتمة

كل دولة بين الفترة والأخرى تمر بمشاكل تخلق لها مجموعة من المخاطر كعقبة في مسارها التنموي ، مخاطر سياسية واقتصادية ومالية والتي اصبحت في مجموعها تكون ما يسمى بخطر البلد ومن الطبيعي عند دراستنا لخطر البلد أن نتعرض لكل مخاطر على حدى ، وخاصة في الأعمال الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، وقد برهنت الدراسات والأبحاث أن خطر البلد اصبح محل اهتمام بشقيه النظري و التطبيقي، حيث برهنت هذه الأبحاث على أنه يجب أخذ خطر البلد بالاعتبار عند قيام الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمارات الخارجية و التوسع و الانتشار بعد أن كان في السابق غير معلنٍ.

كما أن تقييم خطر البلد من طرف الشركات المتعددة الجنسيات أصبح جزءاً لا يتجزأ من مكونات حساباتها بحيث يجب إضافة عائد إضافي يسمى . Premium Risk Country كما يتضح ان اهم بعد من ابعاد خطر البلد هو الخطر السياسي.

لذا وجب على الشركات المتعددة الجنسيات تبني اساليب و استراتيجيات خاصة بها و بطبيعة الاعمال الدولية وإن استخدام إحدى هذه الاستراتيجيات يتوقف على مدى جاهزية الشركة وميزتها التنافسية على الصعيد الدولي ، وعليها أن تفاضل بين عدة استراتيجيات تحقق لها أهدافها ، وتحمي مصالح الشركة الام ، حيث تتوقف هذه الاستراتيجيات بشكل كبير على البيئة السياسية للبلد المضيف فكلما كانت إيجابية

من الأفضل استخدام الاستراتيجية التكاملية وحينما تكون سلبية فمن الأفضل استخدام الاستراتيجية الدفاعية .

نتائج الدراسة:

- الابعاد الرئيسية لخطر البلد تتمثل في الخطر السياسي الخطر المالي الخطر الاقتصادي المالي.
- اهم استراتيجيات الحد من خطر البلد المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات هي الاستراتيجية الدفاعية و الاستراتيجية التكاملية المتمثلة في التحوط و التنويع.
- التنويع في الاستثمارات الدولية وأنه لا يوجد نموذج مثالي دائماً، وأن لكل سوق مالي خصوصيته، وأنه لا توجد محفظة مالية مثالية لكل المستثمرين في كل البلدان وفي كل الأزمنة .
- تقييم خطر البلد أصبح جزء من مكونات حسابات تقييم الشركة المتعددة الجنسيات.
- على الشركة عند تقييم العوائد على الأسهم أن تضيف عائداً إضافياً يسمى مكافأة خطر البلد.

المراجع و الهوامش

Ouldbostami , m. (2005). *foxit reader*.

Chesnais, F. (1997). *la mondialisation du capital*,. paris.: Now-ed: syros.

gautrieaud, S. (2002). Le risque pays :approche conceptuelle et approche pratique. centre d'economie du développement université montesquieu bordeaux3.

Guy longueville, l. n. (1997, September). es nouvelles formes du risque pays, banque stratégie. (141).

Josette Peyrard, ,. (s.d.). *Gestion financière internationale* (Vol. '4). paris.

اسماء بلميهوب. (2003,2004). العولة المالية و اثارها على اداء الاسواق المالية الناشئة (حالة سوق ماليزيا ز كوريا الجنوبية). جامعة سطيف.

اعتصام الشكؤجي ابراهيم محسن عجيل. (2015). الشركات متعددة الجنسيات و سيادة الدولة (المجلد 1). الاردن: دار النشر ردمك.

القطاطشة, م. ح.(s.d).

برباش عنتر. (2007_2008). اثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الاجنبي المباشر. الجزائر: جامعة ام البواقي. حيدر يونس كاظم. (بلا تاريخ). الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية.

- خالد منة . (بلا تاريخ). اثر تصنيف خطر البلد على البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي في عقد التسعينيات. مذكرة ماجستير غير منشورة.
- زويبة ريال. (2012_2011). الشركات متعددة الجنسيات اثرها الاقتصادية على البلدان النامية. دراسة حالة الجزائر من الفترة 2000_2010. 3. جامعة الجزائر 3: جامعة الجزائر.
- طلفاح, ا, (2005). افريل. (مؤشرات الجدارة الائتمانية المعهد العربي للتخطيط . مجلة جسر التنمية. (44) عبد العزيز احمد, و زكرياء الطحان جاسم. (2010). الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية. (85).
- عبد الكريم جابر. (2005). دراسة تحليلية لظاهري التملك و الاندماج الاقتصادي مع التركيز على التركيز على القطاع المصرفي ، تجارب عالمية. أطروحة الدكتوراة . بجامعو بغداد.
- عبد اللطيف عبد اللطيف . (مارس, 2006). ادارة خطر البلد و مضمونه في الادارة الدولية مثل دول الخليج. مجلة العلوم الانسانية (9).
- عمر الصقر. (2003). العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة. القاهرة: الدار الجامعية.
- محمد حتاوي. (بلا تاريخ). النفط و تأثير في العلاقات الدولية. الاردن: دار النفائس للنشر.
- محمد حمد القطاطشة. (2013). النظام الاقتصادي السياسي الدولي. دار النشر وائل للنشر.
- محمد خالد ابو الفحم . (9 ماي, 2005). محددات الجدارة الائتمانية للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- محمد مدحت غسان. (2013). الشركات متعددة الجنسيات و سيادة الدولة (المجلد 1). الاردن: دار النشر الراية.
- محمد نصر مهني. (2004). ادارة الازمات. مؤسسة شباب الجامعة.